

مستقبل تجربة القائمة المشتركة

أسعد غانم*

يعد إعلان تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية، في أوائل كانون الأول /ديسمبر عام 2014، سعت الأحزاب البرلمانية الممثلة للفلسطينيين في إسرائيل إلى إقامة قائمة مشتركة لخوض الانتخابات جرت في السابع عشر من آذار /مارس عام 2015. وقد تكلفت مساعي إقامة القائمة بالنجاح، بحيث شكّلت قائمة مشتركة من أربعة أحزاب كانت تشارك في انتخابات الكنيست قبل ذلك. خاضت القائمة المشتركة الانتخابات الإسرائيلية وحصلت على ثلاثة عشر (13) مقعداً في الكنيست؛ وهو عدد غير مسبوق من حيث تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست، ويفوق عدد الممثلين العرب عن الأحزاب التي شكّلت القائمة في دورة الكنيست المنتهية ولايتها بعضوين اثنين. وقد سبق إقامة القائمة المشتركة وتلا إقامتها نقاش عميق حول معنى وجدوى إقامة قائمة مشتركة للأحزاب التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل في البرلمان الإسرائيلي.

في نهاية المطاف، أقيمت القائمة المشتركة، رغم الخلافات السياسية والأيدولوجية الواضحة بين مرگباتها، ما بين إسلاميين وعلمانيين، قوميين وشيوعيين، يسار ويمين، وذلك بعد تاريخ طويل من الصراعات السياسية بينها. وتصبح هذه المسألة هامة لأنّ تقديم موعد الانتخابات كان مفاجئاً وغير متوقّع ولم يعطِ الجميع الوقت الكافي لمناقشة مسألة الوحدة، وجاءت القائمة المشتركة كجزء من حوار ومفاوضات سبقت موعد الانتخابات بثلاثة أشهر فقط.

هنا تجب الإشارة أنّ المطلب الشعبي بإقامة قائمة عربية موحّدة في انتخابات الكنيست هو جزء من مطلب إستراتيجي شمولي لدى نُخب وحركات سياسية، لترتيب البيت الداخلي للفلسطينيين في إسرائيل ولتنظيم عملهم، وذلك يشمل - على سبيل المثال- ترتيب لجنة المتابعة العليا وإعادة بناء المؤسسات الوطنية وإقامة صندوق وطني، وإجمالاً ترتيب العمل الجماعي لدى الفلسطينيين في إسرائيل في أربعة مجالات: **الأول** تنظيم البيت الداخلي والتعامل الملائم مع تحديات أساسية على مستوى العمل الداخلي في مجالات مختلفة تبدأ في أساسيات تهيئة الفرد المتروكة حالياً -على نحو شبه دائم- لمشاريع السلطة في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها... **الثاني** مجال مواجهة السلطة والتعامل مع التحديات التي تفرضها الدولة في قضايا عدّة. **الثالث** مجال العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية والعالم العربي وتحدي محاولات استغلال الفلسطينيين في إسرائيل لأهداف ليست لهم. **الرابع** المستوى الدولي والتعامل مع العولمة وخلق آليات للحضور في المؤسسات الدولية والإدارات الأجنبية لكي تساهم في رفد الفلسطينيين بعوامل دولية تساهم في تحقيق أهدافهم -وإن على نحو جزئيّ.

اعتبر الجمهور العربي أنّ القائمة المشتركة هي حاجة أساسية لنجاح عمله السياسي ونضالاته، مقابل التمييز الذي تمارسه الدولة ضدّ الجمهور العربي وداخلياً لمواجهة القضايا والمشاكل الاجتماعية الداخلية مثل العنف، بل كذلك أداة لتطوير مكانته كجزء من الشعب الفلسطيني. على أية حال، مستقبل التجربة قد يتحدّد بتأثير ثلاثة عوامل أساسية:

أولها: إنجازات القائمة وأداؤها البرلماني، ونعني بذلك ما سوف تحققه القائمة المشتركة من إنجازات في ثلاثة مستويات: **الأول** مستوى العمل والأداء البرلماني، مثل قضايا توزيع الميزانيات وتخصيص الأرض وحل مشكلة القرى غير المعترف بها والبيوت المهتدة بالهدم، وقضايا التطوير الاقتصادي والتشغيل. وفي هذا المستوى، إذا أظهرت القائمة المشتركة قيمة مضافة في أدائها البرلماني، بحيث يختلف عن أداء الأحزاب التي تشكلها فرادى، كما كان في السابق، فإنها سوف تبرر قيامها في نظر الجمهور العربي. **الثاني** مستوى القضية الفلسطينية، وذلك من خلال العمل على بناء برنامج سياسي عملي لدعم المطلب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتعزيز دور الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني كفئة فاعلة في تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية نحو الاستقلال والتنمية. **المستوى الثالث** يتعلّق بالقضايا الداخلية للمجتمع العربي في إسرائيل، كالإسهام في تنظيم المجتمع العربي وإقامة المؤسسات الوطنية ومكافحة الآفات الاجتماعية مثل تفشي العنف والفساد في السلطات المحلية، حيث تتخطى توقعات الجمهور من القائمة المشتركة عملها البرلماني المجرد إلى العمل الشعبي والنضالي العام داخل المجتمع العربي.

استمرار الوضع الحالي، بانعدام تحقّق أية إنجازات جدية لأسباب شتى، على رأسها وجود حكومة يمينية متطرّفة تعمل على إقصاء العرب من كلّ المجالات في الدولة، وضعف أداء القائمة المشتركة، وانعدام مشروع عمل حقيقي، استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى انعدام أحد مبررات إقامة القائمة، ألا وهو فكرة قدرة القائمة مشتركة، لا كأحزاب وقوائم مشتركة، على تحقيق إنجاز جدي يتعدى ما اعتدنا عليه حتى الآن.

ثانيها: موقف الجمهور من تجربة القائمة والوحدة عموماً. الخلفية الأساسية التي تفسّر إقامة القائمة، إلى جانب رفع نسبة الحسم، هي كما ذكرنا آنفاً رغبة الجمهور العربي في توحد الأحزاب في قائمة انتخابية واحدة، وهو مطلب رفعه الجمهور العربي في العقود الماضية، وفرضه رفع نسبة الحسم. إنّ الدعم الشعبي الذي تنامي خلال العقد الأخيرين لفكرة الوحدة بين القوى السياسية العربية، وبخاصة خلال الانتخابات، يفسّر ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات الحالية وارتفاع تمثيل الأحزاب العربية بمقعدين. إنّ حفاظ القائمة المشتركة على الدعم الشعبي لفكرتها سوف يشكّل معياراً هاماً في نجاح هذه التجربة، وإلا فإنّ التجربة سوف تفنّد إحدى الدعامات للوعي الشعبي بأنّ وحدة الأحزاب العربية في الكنيست سوف تشكّل رافعة لمكانتهم المدنية من خلال تحسينها، ووضع قضايا العرب على أولويات الاهتمام والنقاش الجماهيري العام في إسرائيل. إنّ إخفاق القائمة المشتركة في الحفاظ على قواعدها الشعبية، تلك التي كانت تصوّت للأحزاب فرادى، وتلك التي قرّرت التصويت للقائمة المشتركة بعد امتناعها عن المشاركة في دورات الانتخابات السابقة، سيؤدي إلى عودة تيار مقاطعة الانتخابات بقوة إلى المشهد السياسي العربي، ممّا قد ينذر بنكوص العمل البرلماني العربي في إسرائيل. للحفاظ على قواعدها الشعبية، فإنّ ذلك يتطلب من القائمة المشتركة أن تقود النضال الشعبي غير البرلماني في المجتمع العربي في قضايا هامة بالنسبة لهذا المجتمع، مثل هدم البيوت والقرى غير المعترف بها في النقب، وقضايا العنف الداخلي، وإعادة بناء المؤسسات الأهلية والقطرية للمجتمع العربي؛ لأنّ ذلك سيقدّم القائمة المشتركة كإطار عمل سياسي اجتماعي، لا مجرد قائمة برلمانية لتجاوز نسبة الحسم، فكلّما انغمست القائمة المشتركة في النضال الشعبي والأهلي العربي عزّزت من قواعدها الاجتماعية وأكّدت أهميّة وجودها.

ثالثها: الخلافات الشخصية بين القيادات. برأينا لا يمكن فهم العمل السياسي العربي خلال العقد الأخيرين دون التطرّق إلى خلافات ومنافسات شخصية بين القيادات السياسية، بما في ذلك خلافات داخل الأحزاب وخلافات بين الأحزاب، وقد تأثرت مجالات التعاون أو عدمه من هذه الخلافات، بما في ذلك التحالفات التي أقيمت خلال هذه السنوات وتفككها بعد ذلك. بالطبع يجب التأكيد أنّ مثل هذه الخلافات هي صفة ملازمة للعمل السياسي، إلا أنّ

حالة العرب في إسرائيل كانت تفرض ضرورة التعاون حتّى لأجل المصلحة الشخصية للقيادات، ولكن خلافاتها الشخصية قلّت من ذلك.

من هنا يجب أن نشير إلى أنّ مستقبل تجربة القائمة المشتركة سوف يتعلّق كثيراً بعمق الخلافات الشخصية بين أعضائها، وهو برأينا عامل فائق الأهميّة إذا أخذنا في الحسبان التجربة السابقة. وهناك دلائل تشير إلى وجود نقاشات وخلافات ذات طابع شخصي ومصالح خاصّة، لا صلة لها بالاتّفاق أو الخلاف السياسيّ الأيديولوجيّ. طبعاً هذا العامل يزداد ثقله إذا تزامن مع خلافات فكريّة وسياسيّة تتعلّق بالبرنامج السياسيّ.

لا زالت القائمة المشتركة في بداية الطريق، إلّا أنّنا نستطيع إجراء تقييم أوّليّ؛ إذ تشير التجربة منذ انتخابات الكنيست (آذار /مارس 2015) حتّى الآن (كانون الأوّل /ديسمبر 2015) إلى أنّ القائمة المشتركة رفعت سقف التطلّعات من العمل السياسيّ العربيّ، داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل وخارجه، في الكنيست والمستوى الإسرائيليّ العامّ، وحتّى المستوى الفلسطينيّ العامّ. من جهة أخرى، إنّ تقييم تعامل القائمة مع الأحداث الرئيسيّة، وأهمّها: وضع برنامج عمل سياسيّ مشترك، والتعامل مع الاحتجاجات الواسعة في البلدات العربيّة خلال شهر تشرين الأوّل /أكتوبر 2015، والتعامل مع مسألة إخراج الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، كلّ ذلك يفيد أنّ القائمة المشتركة هي وعاء عامّ أقيم على خلفيّة رفع نسبة الحسم، ولم تشكّل تغييراً ورافعة لعمل سياسيّ مشترك، كما كان مأمولاً منها، وهذا الأمر سوف يكون في صلب عمليّة تقييم التجربة مع اقتراب الانتخابات القادمة -سواء أتت في موعدها أم قدّم هذا الموعد.

* بروفيسور أسعد غانم هو محاضر وباحث في جامعة حيفا.